

كتاب عقربان الأصول

Copyright © King Saud University

١١٧١
ح
ح

٢١٦١
ع . د

عنوان الأصول ، لعله تأليف محمد بن علي بن وهب بن مطيع ،

ابوالفتح تقى الدين القشيري (٦٢٥ - ٢٠٢ هـ) .

كتبت في القرن ١٠ هـ تقديرا .

٨٨٦

١٠٠ ق ١٥٠ س ١٨ × ١٣ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ ، ناقصة الآخر نقضا يسيرا .

الاعلام ٧ : ١٧٣ ، كشف الظنون ١١٢٦

١ - أصول الفقه أ - ابن رقيق العيد ، محمد بن علي

بد تاريخ النسخ ج - شرح

عنوان الوصول في الأصول .

دخان عنوان الاموال

قال سيدنا محمد اذا اجاتكم الحسنة فالتواكفوا عندها وان لم تهم
بشيء يقطع ويهوى ومن بعد عرف الحسنة وذكرها مع
اداة التحقيق لكون وقوعها وتعلق الارادة باحداتها
بالذات ونكر النسبة مع حرف الشك لنزولها
وعدم القصد لها الا بالتبع انتهى بضاوي

بسم الله الرحمن الرحيم حمد الله وصدقه وسلاما على محمد وآله وصحبه وبعد فقد وضعت هذه العلامة التي أعدها
هذا الكتاب على من ينتفع به من زركته وأهل العلم القاطنين بالمسجد الكبير بحارة القارص مجاور المنية
أنت جده المرحوم الشيخ إبراهيم بننا وزركته مقدمة والنظر الشيخ الشيخ وجعلت في هذه الكتب المسجلة المذكورة
وإذا قدر الانتفاع بالانذار فيكون حق بالمسجد النبوي ينتفع به أهل فيه والنظر للشيخ علم عليه من
بديله بعد ملكه فأنما الله على الذين يبدلون أن الله سبحانه عليهم

مكتبة جامعة الرياض - قسم الخطوط

أسم الكتاب عنوان المصنف الرقم ٨٨

الحمد لله الذي جعلنا من عباده

تاريخ النسخ القرن التاسع الهجري

عدد الاوراق ١٠ التباس ١٢٨

ملاحظات: در صورتی که (در صورتی که) ۱۶، ۱

2

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَرَفَقَتِي
لِلدِّينِ الْعِظَمَةِ وَالْجَلَالِ وَالصَّلَاحِ وَالسَّلَامِ
عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ مَبِينٍ الْحَرَامِ وَالْجَلَالِ وَعَلَى صَحْبِهِ وَآلِهِ
خَيْرِ صَحْبٍ وَآلٍ وَبَعْدُ فَهَذِهِ فصول شتملة
على تفريعات ومسايل لا غنية للتنبية في معرفة
الاحكام التكليفية عنها او ردقها على سبيل
الاجازة مقتصر على رقب المسائل مكتفيا بالانموذج
من نكت الدليل جرد قضا للمبتدئين في هذا الفن ارشاداً لهم
الى درك خطاب الشرع وسميتها عنوان الاصول
ورتبها على فصول والله ولي التوفيق **فصل** الفقه
معرفة الاحكام الشرعية العملية المدلولة على اعيانها
النظر كونه من الدين واصول الفقه معرفة دلائل
الفقه اجمالاً وكيفيه استفادة الاحكام منها وحال
المستفيد وقيل العلم بمعرفة العلوم على ما هو به والحق
انه غني عن التعريف لانه يعرف الاشياء وهو تصور

وهو ادراك الماهية من غير حكم او تصديق وهو الحكم
بنفي او اثبات ومنها بدعي كعرفة الحرام والبرهان
وكالعلم بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان
ونظري كعرفة الملك والزوج والعلم بان العالم حادث
ثم الحكم اما جازم اولا واجازم اما مطابق اولا
واللامطابق للجهل والمطابق اما الغير موجب وهو
التقليد او الموجب وهو البدعي والمتواتر والخبري
والنظري والاجازم ان تساوي طرفاه والاثبات
والافال راجح ظن والمرجوح وهم والنظر ترتيب تصديق
فصاعد اليه متصل بهما الى تصديق اخر والدليل هو
المرشد الى المطلوب والحد اما حقيقي وهو القول
الدال على ماهية الشيء ثم الانسان هو الحيوان الناطق
او رسمي وذلك اكثر التفريعات كعسر الحقيقة وغرضه
وهو اللفظ الشارح للشيء بحيث يبين عن غايته ويبين
تصحيحه بان يطرد وينعكس فيوجد الحد بوجوده



وجون ويعدم بعدمه خوال انسان هو الصاحك
او الثابت بالقوة والحكم خطاب الله المتعلو بانفعال
المكلفين باقتضا فعل او ترك خطاب الله بمنع التقيض
او بدونه او تحيين ولو ضمنا **فالواجب** هو الذي
يدم شرعا تاركه مطلقا والفرض يرادفه وقالت
الحنفية الواجب ما يثيب بدليل ظني والفرض ما
ثبت بدليل قطعي والنزاع لفظي **والمندوب** ما يحمد
مشرعا فاعله ولا يدم تاركه **والحرام** ما يدم شرعا فاعله
والمدون ما يحمد شرعا تاركه ولا يدم فاعله وقد يطلق
على الحرام وعلى ترك الاولى **والمباح** ما اذن في فعله وتركه
مدح ودم في طرفيه **والقبيح** ما هي عنه شرعا **والحسن**
ما لا يكون كذلك والصحيح من العبادات ما اسقط القضا
وعند المتكلمين ما وافق الامرو في العقود ما تريت
عليه امان ويقابله الباطل والفاسد وقرق ابو حنيفة
بينهما ولا يحجزا هو الادالكافي في سقوطه التجدد

والقضا

والقضا الاتيان بالعبادة بعد وقتها الاصل ادا
وجد سبب وجوبها ثم لم يوجد ولا تغير وجوبها بل
سبب الوجوب فقط لفي صوم الحايض وصلوة النائم
والعزيمة والرخصة الحكم السالم موجبة عن المعارض
باكثر التكليف **والرخصة** الحكم مع معارض وقد
يجب كتناول الميتة للمضطر وقيل فيه هو الحكم بالاباحة
مع قيام الحاضرة ثم الحسن ما حسنه الشرع والقبيح
ما قبحه الشرع **فالواجب** هو المقول فيه افعلوا
والحرام هو المقول فيه لا تفعلوا والمباح هو المقول
فيه ان شئتم فافعلوا وان شئتم فلا تفعلوا قالت
المعتزلة من الافعال ما يدرك بالضرورة حسنها
كالاجاز والصدق النافع او قبحها كالظلم والكدب
الضار ومنهما ما يدرك بالنظر كحسن الدب الدافع
وفج الصدق الضار ومنهما ما لا يهتدي اليه الا
بالشرع ولا ينالهم في انه يحكم الحسن والقبح باللائمة

والناقرة في الاحكام التكليفية ولا يجب شكر المنعم
بالعقل قال الله تعالى وما كنا معذبين حتي نبعث
رسولا وان العقل لا يحكم بالحزب الا بعد ورود النقل
به فلا حكم للافعال الاختيارية قبل ورود الشرع
وقبل باباحتها وقبل حظرها الا في الضرورة وقبل
بالتوقيف **فصل** الكلمة لفظ مفرد دل وضعاه
والكلام المركب من كلمتين بالاسناد اي بحيث يحسن
السدوت ثم قبل الالفاظ توقيفية لقوله تعالى
علم ادم الاسماء كلها وهو قول شيخنا اي الحسن
وقبل اصطلاحية وقبل بالتوزيع والحق التوقيف ثم
الوضع لحاجة الخطاب وقد اعني تحت الحاجة اليه
فلا بد من لفظ والاجاز الامر ان ثم كيانا وديننا غز
فلا بد من معرفته العربية فمنها قسم يعلم بالضرورة
استعمالها في معانيها في جميع الازمنة ومنها غريب
واللفظي ثبت الاول والاسماء المتباينة هي اسماكل

مع معاني

اسم

اسم لمسمى واحد والمتراد به اسمان فصاعدا المسمى واحد
كالبيت والاسد والمتواطى اسم واحد لمسميات
لكن المعنا واحد وهو اسم الجنس كالجوارح
المطلق والمشتراك اسم له مسميان فصاعدا الاعتبار
واحد بالوضع الاول كالعين والقرني والاصل
عدم الاشتراك اي احتمال عدمه راجح واللام بهم
خطاب والاصح انه لا يجوز استعمال المشترك في مفهوميه
معاد الموضع له وجود وجوز الشافعي لقوله تعالى
ان الله وملائكته يصلون على النبي ثم اذا نقل اللفظ
عن موضوعه فان ترجح في المنقول اليه يسمى منقولاً
شرعياً كالصلوة وابالاقاضي يجعله مجازاً او
عرفياً كالدابة واصطلاحياً كاصلاح كلدي كاصطلاح
قرني والنقل خلاف الاصل للاستصحاب واذا دار
اللفظ بين الحقيقة الشرعية واللغوية قدمت الشرعية
لان القصد بيان حكم الشرع وكذا تقدم العربية على

باعت

سان

كاصطلاح

اللغوية لأن العرف طاروان بقي في المنقول عنه راجحا
 فلمنقول عنه حقيقة وللمنقول اليه مجازا فالحقيقة
 هي اللفظية المستعملة فيها وضع له في اصطلاح
 الخطاب ومنه الاستعانة كالاسد للشجاع ومنه
 جدارا يريد ان ينقض واسل القرية وليس كمثل
 شئ فلكل مجاز حقيقة ولا ينعكس ويشترط في
 التجوز شهرة العلاقة والاصح الاسد للبحر
 وقيل بل الاستعمال وقد يصير المجاز بكثر الاستعمال
 حقيقة وبالعكس والكلام بحقيقة ان يصير عنها
 دليل وعلامة للحقيقة المتبادرة الى الفهم والفهم
 بلا ترينه وعلامة المجاز الاستعمال في محال
 نحو واسل القرية وحدارا يريد ان ينقض ويتميز
 عن الكذب والقرينة في مفسر كالداية للظلام
 الاطراد ثم ان لم تختم اللفظ الامعني واحد فهو
 وهو النص نحو قوله محمد رسول الله وان احتمل بان تساريا

محمد كاتوا حقه والا فالراجح ظاهر والرجوع مودل
 نحو لا صلوق الا بفاتحة الكتاب ثم الواو للجمع بلا تشب
 كقوله تضارب زيد وعمرو والفا للتعقيب على ما
 يصح وثم للتراخي وفي للطرفية ومن لا يتد الغاية
 وللتبعيض في الشين والى لانها الغاية ونحو
 بمعنى مع نحو لاننا كلوا اموالهم الى اموالكم والبا
 لتعديبه اللازم وللتبعيض المتعدي عنه الشاخي
 نحو واسحو ابروسكم وانها للحضرة ونحو للتأكيد نحو
 انما الرجل زريد ثم لا تجوز الخطاب بما لا يفهم لانه
 لغو ومقطعات السون واسمايها ولا تجوز ايراد
 غير الطاهر من غير بيان وقيل ليس في القرآن الا
 العزبي لقوله تعالى قرانا عربيا فقل لا حجة
 عن العربية الفاظ قلبه بالقصيدة المشتملة على
 الفاظ عربية تسمى فارسية **فصل** في طلب الفعل
 اما هو على سبيل الاستعانة وهو الاصل على سبيل

الاستعانة وهو الاصل او على سبيل التشاوي وهو
الالتماس او على سبيل السفلى وهو السؤال والامر
القول الطالب للفعل على سبيل الاستعلاء ولا
يشترط العلول لزم الاذي بامر الا على ولا الاردا كما
لا يرد ولا امران وقد يامر العبد من عوبيت على ضربه غير
مريد للامثال اياه لعدوه ونحي صيغته الامر للوجوب
كاقبموا الصلوة وللندب ككاتبوهم ومنه التاديب
لكل ما يلبك والارشاد نحو واستشهدوا شهيدي
وللاباحه ككلوا واشربوا وللتهدد بدكاعملوا ما
شئتم ومنه الانذار كقتل تمتعوا ولا امتنان ككلوا
مما رزقكم الله ولا اكرام نحو ادخلوها بسلام امنين
وللتعجب ككونوا قرية حة وللتعجب كفاتوا بسورة من
مثله وللأمانة ذق انك انت العزيز وللتسوية
نحو قوله اصبروا ولا تصبروا وللدعاء نحو اللهم
اعف عني وللمتني الاية الليل الطويل الا انجلي

ان الله تعالى
بالكافر بلا
لم يرد ولا امر
لعلهم صح

الكريم

والاصح

والاصح نحو والقواما انتم ملقون وللتطريق كقيلون
ومعنى الخبر كاذالم تستحي فاصنع ما شئت واتفقوا على
انه في غير الطلب مجاز وتورد النهي للتحريم نحو لا تقربوا
مال اليتيم وللدراهم لا تستنج بيمينك وللتحقير
لا تمدن عينيك ولبيان العاقبة نحو لا تحسبن الله
غافلا وللدعاء نحو ربنا اكرمنا ولا تحرمنا ولا ارشاد
لا تسالوا عن اشياء ان تبدلتم تسرون وللتأبين **وتورد**
صيغة الخبر للامر نحو والوالدات يرضعن اولادهن
ومعنى النهي لا يتلح المرأة المرأة ثم الاكثر من على ان
الامر اذ اخرج عن القرابين كان للوجوب كقوله
فليخذ الذين يخالفون عن امره الاية ولا تاتوا المأمر
به عاص قال الله تعالى ومن يعص الله ورسوله فان له
نار جهنم خالدين فيها ابد اولدمة تعالى على ترك المأمر
في قوله ما منعك الا تسجد اذ امرتك واذا قيل لهم
اركعوا لا يركعون وللندب وقيل للندب وميل نحو لا

الامر
الامر
الامر
الامر



الى التوقف اذ ورد بها والامر بعد الخطر كغيره وقيل
 للاباحة كاذبا حلت فاصطادوا وقيل اذ اعلق على
 زوال علم عروص التحريم فكفيله والنهي للتحريم لقوله تعالى
 وما مضاكم عنه فانتهوا ولا يقتضي الامر التكرار ولا
 الفور لانه احتاد المأهية بخلاف النهي فانه للمنع عنه
 ولا تحصل الا بالانتهاء ابد او كذا اذ اعلق به على وقت
 في الاصح واذا كرر الامر فالاصح الحمد على فائده جدين
 دون التاكيد والامر يقتضي الاجرا بالماوريه واما
 النهي فقد قيل يدل على الفساد وقيل لا يدل واليه مال
 حجة الاسلام وحيث فسد ما خلل في ركن او شرط
 وقيل ان مرجع الى ذات النهي عنه دل على الفساد ولا
 فلا وقيل يدل في العبادات لا في العقود واليه مال
 الرازي ويستحيل ان يكون الشئ الواحد مأمورا به منهيّا
 معا والصلاة في الدار المغصوبة كحج لا اختلاف حقيقي
 الصلاة والغصب والقضا باس مجرد خوفاً من

صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها اذا امر لا
 يتناول خارج الوقت واد اعلق حكم على اسم لم يدل على
 نفيه عما عداه وان اعلق على وصف وهو المفهوم فقد
 قال الشافعي يدل على نفي ما عداه نحو في سائر الغنم
 الركون والا فلا فائده في التخصيص وقيل لا يدل ولا
 مفهوم بالاتفاق في نحو قوله تعالى فان حقت الا
 بقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ولا
 فحوا يا امراة تكنت نفسيها بخبر اذن وليها فتكاحها
 باطل لان التخصيص جري على وفق الغالب المعهود
 ثم الواجب من الواجبات على سبيل التحجير واحد
 لا بعينه حصول الامتثال بآية نقل كل بيع صاع
 من صبرة وتطبيق بلا تعدين وامر الجميع بصيغة
 العموم نعم يسقط بفعل البعض عن الباقي وهو
 الكفاية واد اذ اذ الوقت على العبادة كالصلوة
 فهو الواجب الموسع ولا يستحيل لقول السيد خط هذا

في هذا اليوم وجواز التأخير بشرط العزم وقالت
الحنفية الوجوب في آخر الوقت في الفعل في أو التحيل
أو نقل مانع أو حبه الفرض وتدفعه النبي ثم ما لا يتم
الواجب المطلق إلا به فهو واجب إذا كان معددا
للكلف فهما أحرامان لأن سيره إذا نسخ الوجوب
في الجواز لأن الواجب جازي وزيان والتكليف
بالحال جازي كلف الله أبا الهيثم بالإيمان مع علمه بأنه لا
يومن ويقره تعالى ولا تخمنا ما لا طاقة لنا به فدل
على الجواز فلزم أن جميع التكليف ما لا يطاق لعلم الباري
فالتزمه بعضهم وأباه حجة الإلام لاستحالة طلب المحال
قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا إلا وسعها وإيمان
أي له في نفسه ممكن والاستحالة من خارج لا تجمع
والكافرون مخاطبون بفروع الشرايع بشرط تقديم
الإيمان كما مر الحديثين بالصلاة أي يعذبون عليها
كأنهم تركوا الإيمان مات على الكفر خلافاً لأي حنيفة لقوله

الامر بالشئ
أي عن صفة
إذا اختلفت
شكوكه بآبانية
ع

أن

ولا صلى ولكن كذب وتولى ويستحيل تكليف الغافل والغائم
والساهي لعدم الفهم وأمر العدم في الأزل بشرط
الوجود كمن يضمن أمر ولد إذا بلغ بالتعليم ولا يستحيل
تكليف المأمن إلا إذا ألقى وشهر المكلف به أن يكون
مقدوراً للمكلف معلوماً له أو في كلمة للمكلفين منه
فصل العام هو اللفظ المستغرق مما يتناول
بوضع واحد من غير حصر والفاظ العموم الجمع المعرف
باللام إذا لم يرد بها العهد لصحة استثنائ أي فردا
والاستثناء ما لا يراه لدخل تحت المستثنى عنه ومن
وما في الشرط والاستثناء هما والنسب في النفي
ككلمة التوحيد وما في الاثبات في الأمر كاعتق
قبة أو في معناه كتحريم رقبته فهو المطلق وكله
واجمعون وفي الواحد المعروف باللام خلاف قال
الله تعالى إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا
الآية وأقل الجمع ثلاثة لفرف العرب بين صيغة التثنية

والجمع ولا يتناول يا أيها الذين آمنوا غير الموجودين
في لا يجوز اعتق رفيه غير المخاطب والتعظيم لقوله
عليه السلام حلمي على الواحد حلمي على الجماعة وبالضرورة
المعلوم من الدين وبالقياس ولا لفظ الذكور والانا
لفظ العرب ويتناول العبد واد اورد عام في سبب
خاص فالعبر نعوهم اللفظ لا بخصوص السبب لان
الحجة في اللفظ ولا عموم للمقتضى لا اي لا يضر ضمير
اذ لا يتم الكلام الا احدها لان دفاع الضرورة بواحد
والاقتضاد لالة الكلام على ما لا يتم الا به عقلا
او شرعا لازم للايثار واعتق عبد الله عن التملك
ولا يلزم العموم فيما عطف على عام خو ويحول لغير
احق بردهم ولا عموم له كتحقيق بالشفعة للجار لان
الحجة في المحي ولا عموم له لانه نقل وقال الشافعي
حي الله عنه ترك الاستفصال في حكاية الحال
عند الاحتمال يقتضي العموم كما سلك اربعا من اسلم

على عشر وتجوز اطلاق العام واراد الخاص والتخصيص
اخراج بعض ما يتناول اللفظ وتجوز تخصيص العام
الى ان يبقى واحد وفي الجمع الى ان يبقى ثلاثة والصحيح
انه يشترط ان يبقى عدد لا يشترط معه الكلام
واخراج النادر قريب والقصر عليه ممتنع كتخصيص
التبليغ بالمندوة وبينهما مراتب والعام المحصور
حجة فيما بقي وفي كونه حينئذ حقيقة او محازاة
خلاف وتجوز التخصيص بالجنس لقوله واديت من كل
شي وبالعقل لقوله تعالى خالق كل شي فما اراد داته
ولا صفاته وبالاجماع كيو صلبم الله في اولادكم لعن
لرواه العبد وبالنص الخاص لقوله تعالى والمطلقا
يترتب بانفسه لقوله وادلات الاحمال احملها ان يضع
حملها كاية الميراث فالقاتل لا يرث وبمفهوم الواقعة
لقوله تعالى ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بقوا له
تعال لها ان وبمفهوم المخالفة لقوله عليه السلام

ادوا صدقة الفطر عن من تموتون بمفهوم قوله من كل
حرو عبد من المسلمين وبفعل الرسوا عليه السلام
كالمرارعة تبعاً للتخل وبقراءة وتجوز تخصيص
القرآن بخبر الواحد كتحصيلهم اية الموارث بنحو
معاشر الانبياء لا نوث اذ لا بد من اعمال الخاص
والالزم دونه مطلقاً او بالقياس كذا قال وقيل
بالجمل فقط واختار حجة الاسلام والدي الامام
رحمهما الله تعالى ان يرحح احدهما لعلبة الطن اذ
كل واحد يقيد طناً فيتبع الاغلب وذهب الدرر
ان التحصيل لا يجوز الا في نص دخله التحصيل
ولا يجوز التحصيل بالعبارة ولا بقول الراوي اذ
لغله طن غير المخصص بخصه ما قال من سرح رحمه
الله لا يجوز العمل بالعام الا بعد البحث عن المخصصات
حيث يغلب على الظن عدمها لان اكثر العمومات مخصصة
وقيل لا يشترط ذلك لثبوت الخفية والعام ينبغي عن

للخاص بما سواد انتا عرض عامان فالجمع ما امكن والارجح
احدهما قال الله تعالى وان جمعوا بين الاختيار وقال
الامام ملك ايمانكم فيرجح الاولى لبقايرها على عمومها
ولا رها في سياق المحرمات وتحمل المطلق على المقيد
في حكم واحد للجمع وان كانا السببين فالقياس فيرجح
في مطلق ومقيد بن مضدين ويشترط الاستثنا
ان يكون متصلاً بالمستثنى عنه وان لا يكون مستغنياً
ولا يشترط ان يكون المستثنى اقل من الباقي ثم الاستثنا
المنقطع نحو لا يسمعون فيها الغوا ولا تائماً الا قليلاً
سلاً ما سلاً ما فجاز بمعنى لكن والاستثنا من النفي
اثبات خلافه للحنفية واما الانكاح الا بولي فانه ليس
الاشتراط ولا يلزم وجود الشرط وجود الشرط
بل يلزم من عدمه واد ايصراً لاستثنا حمل القول
تعالى فاحلدهم ثمانين جلد ولا تقبلوا لهم شيئاً ابداً
واولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا من بعد ذلك فعند

الشافعي يعود الى الحال ايضا كجمله واحدة بالعطف
 وصرح عنه الجميله الاولى بدليل وعند اي حنيفه تختص
 بالآخرين وقيل بالتوقف والشرط ما يتوقف عليه تأثير
 المؤثر وحكم الغاية بخلاف المعنى وقيل يدخل في المعنى
 اذ لم يتفصل حسا بالمرفق في الغسل لا الليل في الصوم
 وقيل فيما يدخل كقصر الحكم على المذكور ففي حصر من الاول
 يشاهد ان التسع لا فيما بعد الحكم **فصل** البيان هو الدال
 على المراد بكتاب لا يستقبل بافادته والمجمل هو المشترك
 والعام المخصوص بجلداته على ان لم يقترن به وجه وقوعه
 وليس الحكم المضاف الى الاعيان كحرمت عليكم امهاتكم مجلا
 ولا رفع عن امتي الخطا المباداة المراد الى الفهم ولا نحو لاصيام
 لم ينشئت الصيام من الليل اذ الطاهر نفى الصوم الشر
 ونفي الكمال ما وبل لا بد له من دليل وقال القاضي لا يحكم بغيرها ويجوز
 تاخير البيان عن وقت الخطاب الى وقت الحاجة قال الله تعالى
 عنه **فمعي** ثم ان علينا بيانه ولا يقع ان يولي ملك شخصا وجوز مراعاة
 التولي **مراعاة** عنه في معنى التولي الى وقت والله تعالى سبحانه اعلم

حكم